



مركز المسبار للدراسات والبحوث

Al Mesbar Studies & Research Centre

إيران ودول المغرب المسألة الشيعية

الكتاب 115 يوليو (تموز) 2016

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

تحولات الموقف التونسي من التشيع (1981 – 2016)

ياسين بوشوار(*)

جمال الصيفي(**)

إن لدراسة تحولات الموقف التونسي من التشيع خصوصية فريدة، وحالة متميزة جداً في المغرب الكبير، وذلك لما تشهده المنطقة من تحولات عميقة في بنياتها السياسية والقانونية والاجتماعية. أما دوافع هذه الدراسة فتتعلق من التساؤل أولاً، وبشكل عام، حول وضعية الأقليات في سياق الانتقال الديمقراطي بتونس، وثانياً، وبشكل خاص، حول وضعية الشيعة بتونس كأقلية دينية.

(*) باحث مغربي في المعهد العالي للإعلام والاتصال بالمغرب.

(**) باحث مغربي في سوسيولوجيا التحولات المجتمعية في مرصد مراكش للسوسيولوجيا بجامعة القاضي عياض المغرب.

وهذا السؤال له مبرراته التي تدفع إلى طرحه، كما أن له أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، ولا يحيل مضمون هذا السؤال فقط إلى البحث في الوضعية القانونية أو الاجتماعية لهذه الفئة، وإنما كذلك، ومن جانب أعم، الوقوف عند الموقف الرسمي لتونس، كأنموذج متميز في المحيط المغاربي؛ متميز من حيث ما شهدته تونس أو بالأحرى ما تشهده من انتقال ديمقراطي والعمل على تكريس البناء القانوني والديمقراطي للمؤسسات.

الشيعة في تونس والعمل التنظيمي

تعد البنية المؤسسية، بما تحمله من مكان وبيئة عمل، من أشد الممارسات تأثيراً في الفرد والمجتمع، وتحديدًا إذا كانت لها وظائف محددة ومسخر لها موارد مالية لتحقيقها، لذلك التجأت شيعة تونس إلى تشكيل مؤسسات تحتضن أنشطتها وأعمالها. وسنقف في هذا المحور عند أبرز المؤسسات الشيعية بتونس، وخصوصاً الجمعيات.

تعود بداية ظهور التشيع في تونس إلى ما بعد الاستقلال، إلى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، حينما اعتنق عدد من نشطاء التيار الإسلامي الفكر الشيعي، متأثراً بالثورة الإيرانية التي رفعت شعار الإسلام، فتلقتهم طهران ودعتهم وجندتهم لخدمة أغراضها، في محاولات تصدير المذهب الشيعي، لكنهم اعتمدوا مبدأ التقية وإخفاء الهوية بعد شروع نظام الحبيب بورقيبة ومن بعده زين العابدين بن علي في ملاحقة الإسلاميين واعتقالهم، وأعلنوا الانفصال نهائياً عن التيار الإسلامي، وواصلوا نشر المذهب الشيعي في البلد والتنظير له، ومن أبرز رموز التشيع في تونس الذين أثاروا جدلاً كبيراً، بسبب علاقتهم المكشوفة مع إيران وتلقيهم الدعم المالي منها، «لطفی الورهاني» الذي ألف كتاباً تحت عنوان: «نعم تشييعت... وهذا هو السبب»، و«التيجاني السماوي» صاحب كتاب: «ثم اهتديت»، والذي سافر إلى العراق في ثمانينيات القرن الماضي، حيث قابل الإمام أبا القاسم الخوئي في النجف، وحضر مجالس محمد باقر الصدر في بغداد، ويعتبر اليوم أكبر مرجعية شيعية في تونس،

وهو من المعتمدين، و«مراد الشبلي» و«عماد الدين الحمروني» وغيرهم.

حسب المزاعم، يوجد أغلب شيعة تونس في كل من ولاية: سوسة، المهدية، قفصة، وتونس العاصمة، وتتجلى نشاطاتهم بإحياء المراسم الدينية والمذهبية مع تبادل الكتب والأشرطة الصوتية وبعض النشاطات الأخرى، ويوجد منهم من يدرس الدراسات المذهبية في إيران وسوريا. ومن أبرز أعلام الشيعة التونسيين: محمد التيجاني السماوي، مبارك بغدادش، عماد الدين الحمروني، محمد الرصافي، محمد العربي التونسي، مراد الشبلي...⁽¹⁾، وينشط أغلب هؤلاء في مؤسسات وتنظيمات شيعية، وسنحاول الوقوف عند بعض هذه التنظيمات.

يعتبر المدخل الثقافي والعمل الخيري والنشاط السياسي من أهم بوابات دخول التشيع إلى تونس، التي تعتنق الغالبية العظمى من سكانها المذهب المالكي السني، حيث عمدت إيران بعد استقطابها بعض الشباب الإسلامي التونسي عشية تولي الخميني مقاليد السلطة في طهران بعد الثورة الإيرانية، إلى تكوينهم عقائدياً وفكرياً ثم إعادتهم إلى تونس كمبشرين بالمذهب الشيعي الجعفري، حيث اختاروا بداية العمل في الظلام تحت مبرر «التقية» الذي يعتبر أحد أهم مبادئ المذهب الشيعي، ثم تطور الأمر لاحقاً لتظهر جمعيات غير حكومية، بعضها يجاهر باعتناق المذهب الشيعي، وبعضها يعتمد التخفي مع إظهار ميول شيعية، ثم تلت ذلك محاولات لدخول الحقل السياسي التونسي عبر قائمة سياسية تخوض غمار الانتخابات. وكان أبرز هذه الجمعيات كلاً من: «جمعية آل البيت الثقافية التونسية» و«رابطة التسامح التونسي» و«جمعية «المودة الثقافية».

فقد كانت «جمعية آل البيت الثقافية التونسية» التي تأسست نهاية عام 2003 بداية للظهور العلني للعمل الشيعي المنظم، حيث أسسها «عماد الدين الحمروني» وهو من المتشيعين التونسيين المعروفين بارتباطهم بإيران، ولا يخفي «الحمروني»

(1) حميد، عبد الجليل الوائلي، شيعة تونس، موقع صدى المهدي، العدد (24)، 11 / ديسمبر (كانون الأول) 2012، على الرابط التالي: <http://mmahdi.info/sadaalmahdi/articles781>

سعي جمعيته لنشر المذهب الشيعي الجعفري، مؤكداً أن التشيع أصيل في تونس، في إشارة تاريخية إلى الدولة الفاطمية الإسماعيلية التي حكمت تونس في القرن العاشر الميلادي، ويمضي إلى اعتبار «التشيع عقيدة وهوية راسخة عند كل تونسي»! وتشتغل هذه الجمعية بوسائل ثقافية، إذ تقوم بتوزيع الكتب والمنشورات في جميع أنحاء البلاد وفي موقعها الإلكتروني.

ولا تخفي «جمعية آل البيت سعيها لنشر التشيع والتبشير به، مع إظهار الولاء «للخامنئي»، ومن قبله الخميني، حيث تملك الجمعية موقعاً على شبكة الإنترنت ولها منشورات ومطويات، كما تقوم بتوزيع الكتب والمنشورات الإيرانية الشيعية في كل أنحاء الجمهورية، ويعترف زعيمها «الحمروني» بأن نواياهم تتجاوز تونس إلى باقي دول المغرب العربي كالجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا ومصر، حيث يؤكد وجود تنسيق مع أتباع الشيعة في شمال أفريقيا والناشطين الإيرانيين هناك، لتأسيس منظومة إعلامية متكاملة مهمتها الدعاية للمذهب الشيعي، بما في ذلك إنشاء قناة فضائية موجهة لشعوب المغرب العربي، يشرف عليها صحفيون تم تكوينهم لهذا الغرض ومن أبناء دول المغرب العربي، على أن يكون بثها بالثلاث لغات الأكثر تداولاً في المنطقة، وهي اللغة العربية والفرنسية والأمازيغية، هذا إضافة إلى عديد من المنتديات والمكتبات.

كما تم تأسيس جمعية أخرى باسم «جمعية المودة الثقافية الشيعية التونسية» والتي يقودها «مراد الشبلي» وهو تونسي أظهر - من قبل - تبنيه للمذهب الشيعي، ويعمل بتنسيق مع إيران عبر سفارتها ومركزها الثقافي بتونس، وكذلك عبر بعض الجمعيات والمراكز الشيعية بالمنطقة.

وإضافة إلى الجمعيتين السابقتين، ولدت جمعية أخرى تسمى «رابطة التسامح التونسي»، يرأسها «صلاح المصري». وبعكس الجمعيتين السابقتين، فإن هذه الجمعية تنفي أن تكون لها علاقة بنشر التشيع بتونس، وتؤكد بالمقابل أن هدفها الأساسي هو خلق جو من التسامح بين معتنقي المذاهب الأخرى بتونس.

وخلال الثورة التونسية التي اندلعت نهاية عام 2010 وانتهت بسقوط الرئيس السابق زين العابدين بن علي في يناير (كانون الثاني) عام 2011، نشط قادة الشيعة وزعماءهم في تونس، وحاولوا استغلال المرحلة وما تعرفه من تحولات سياسية؛ من اندلاع الاعتصامات والتظاهرات والأنشطة الشعبية المناهضة للنظام، لأجل الظهور العلني.

مع انهيار نظام ابن علي في يناير (كانون الثاني) 2011 استغل الشيعة التونسيون حالة الانتقال التي تشهدها البلاد، فحركت متشيعيها في تونس مستفيدين من أجواء الحرية التي عرفتها المرحلة، وضعف قبضة الدولة بعد انهيار النظام، فكشفوا عن نواياهم وبدأت أنشطتهم تخرج إلى العلن، فكانت المسارح والشوارع ميداناً لاحتفالاتهم وطقوسهم، بل بلغ الأمر بهم حد اقتحام الميدان السياسي عبر قائمة سياسية تعرف باسم «قائمة أمل تونس الحديثة»، وهي قائمة انتخابية مستقلة لا تنتمي لأي حزب سياسي من الأحزاب القائمة في تونس، وتتلقى التمويلات من إيران ومن بعض المنظمات الشيعية العالمية المرتبطة بإيران، ويقودها محمد محسن الحمدوني، وسلام السعيد، ويسعى الجناح السياسي للشيعة في تونس إلى التأثير على القرار السياسي للبلاد، خصوصاً الدبلوماسية التونسية كمرحلة أولى، من أجل دفعها نحو المحور الإيراني، وإقناع السلطات التونسية بضرورة تحسين العلاقات مع إيران، عبر تفعيل التبادل الاقتصادي والتجاري والثقافي.

العلاقات التونسية- الإيرانية

عرفت العلاقات التونسية- الإيرانية توتراً مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، بينما توطدت علاقة طهران بحركة «النهضة الإسلامية» في تونس. غير أن هذا الوضع انعكس مع بداية التسعينيات من القرن نفسه، فتقرب النظامان على حساب علاقة طهران بالحركة، من أبرز مناصريها في منطقة المغرب العربي. وانتهى الأمر بأن اعتذرت طهران عن استقبال راشد الغنوشي، معللة ذلك بأنه يسيء لعلاقتها مع تونس.

ولعل أبرز موقف من الثورة الإسلامية بإيران في المغرب العربي - بعد موقف الجزائر الرسمي - كان تأييد حركة النهضة وزعيمها الغنوشي لثورة الخميني والاحتفاء بها. وفي الثمانينيات كان يطلق على أعضاء حركة النهضة في تونس اسم «الإيرانيين».

منذ سنة 1990 أعادت الدولتان علاقتهما الدبلوماسية، وتجسد تطور ونمو علاقتي البلدين في عديد من المجالات، حيث تم إنشاء لجنة مشتركة دائمة تتعد كل ستة أشهر برئاسة نائب رئيس الجمهورية الإيرانية والوزير الأول التونسي، أي بمعدل اجتماع سنوي في كل عاصمة. ويقام بشكل متزامن مع انعقاد اجتماع اللجنة الدوري منتدى سنوي يضم عدداً كبيراً من رجال أعمال الدولتين.

وقعت تونس وطهران أكثر من ثلاثين مذكرة تفاهم بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري. ومن آخرها الاتفاق التجاري الموقع في 16 يناير (كانون الثاني) 2007 والذي ينص على خفض الرسوم الجمركية بين البلدين.

وتونس عضو في مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد عبرت في أكثر من مناسبة عن موقفها الداعم لإيران في حقها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. لذلك كانت الشخصيات الرسمية في تونس تلح على حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ويثني بعض الرسميين الإيرانيين على ما يسميه «المقاربة الإسلامية للرئيس زين العابدين بن علي».

عبرت تونس في العديد من المناسبات عن موقفها الداعم لإيران في حقها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وكانت من أولى الدول العربية المرحة بتوقيع الاتفاق النووي، حيث قالت الخارجية: إن «تونس ترحب بتوصل إيران والمجموعة السداسية إلى توقيع اتفاق نهائي حول برنامج إيران النووي، ينهي أزمة تواصلت لأكثر من عقد من الزمن، ويسهم في بناء الثقة بين جميع الأطراف، ويضمن أسباب الأمن والاستقرار في المنطقة». كما شددت الوزارة «على حق جميع بلدان العالم في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، وذلك في نطاق الاحترام

الكامل للاتفاقيات الدولية والشروط والضمانات التي تعمل بمقتضاها الوكالة الدولية للطاقة الذرية»⁽²⁾.

شهدت العلاقات بين تونس وإيران عديد مراحل الشد والجذب، إلا أنها في مجملها علاقات قوية يشيد بها كلا الجانبين، حيث عرفت العلاقات التونسية-الإيرانية توترا مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وخاصة بعد قيام الثورة في إيران، حيث لم يكن الرئيس التونسي الأسبق «الحبيب بورقيبة» متحمسا لها.

مع قيام الثورة التونسية عام 2011، كانت إيران من أبرز المرشحين بها، حيث اعتبر الرئيس الإيراني السابق «أحمدي نجاد» أن الثورة التونسية هي ثورة شعب انتفض ضد الديكتاتور المدعوم من الغرب، واستقبلت طهران بعد الثورة مباشرة بعض النخب الثقافية والسياسية والسينمائية التونسية، وذلك لتطویر العلاقات بين هذه النخب ونظيراتها الإيرانية.

تراجعت العلاقات الاقتصادية بين تونس وإيران بعد فرض العقوبات الأممية على طهران؛ إلا أنه على الرغم من ضعف المبادلات الاقتصادية التونسية الإيرانية، فقد شهدت الأعوام القليلة الماضية تطورا سريعا في مجال المبادلات الثقافية والعلمية.

عموماً، يتضح أن العلاقات الإيرانية- التونسية كانت علاقات جيدة -إلى حد ما- على الرغم من بعض التوترات التي شهدتها بعد الثورات التي عرفتها كل من إيران وتونس، وقد حكمت هذه العلاقة طبيعة الجغرافيا السياسية، إذ يمكن اعتبار أن جميع الدول المغاربية كانت -إلى حد ما- متشابهة في تطور ومسار علاقتها الخارجية بإيران، ويمكن أن نستثني من هذا الطرح الجزائر، التي بعكس المغرب وتونس، طبعها انتقال من النقيض إلى النقيض.

(2) هدير، محمود، إيران وتونس والجزائر... علاقات تاريخية تعكسها جولة «ظريف». 1 سبتمبر (أيلول) 2015، على الرابط التالي:

<http://elbadil.com/2015/09/01>

وضعية الشيعة كأقلية (دستور ما بعد الثورة)

صنفت تقارير إعلامية عدة ومقالات صحفية ومواقع إلكترونية الجمهورية التونسية من البلدان التي تشهد «حركة التشيع» بشكل سريع وواضح المعالم، حيث قدّر مركز «بيو» (PewResearch Center) الأمريكي عددهم سنة 2009 بـ(102) ألف⁽³⁾، في ظل هذه «الحركة الشيعية»؛ كيف تبنى دستور تونس ما بعد الثورة حرية المعتقد؟ وكيف يحمي الدستور التونسي الأقليات الدينية؟ وما هي وضعية الشيعة كأقلية دينية في تونس؟

عرفت تونس التشيع منذ فترة طويلة، واليوم يوجد الشيعة في أغلب المدن والولايات، أهمها: قفصة وقابس والمهدية... وأيضاً تونس العاصمة، وتتجلى نشاطاتهم بإحياء المراسم الدينية والمذهبية مع تبادل الكتب والأشرطة الصوتية، وبحكم أنهم أقلية دينية كما ذكر في تقرير الشرق الأوسط⁽⁴⁾ فهم يشتغلون وفق عمل منظم.

وتعتبر أحداث في 17 ديسمبر (كانون الأول) 2010 تضامناً مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في جسده، مما أدى إلى اندلاع التظاهرات وخروج آلاف التونسيين الراضين لأوضاع تونس، ونتج عنها مئات القتلى والإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، وإقالة عدد من الوزراء. وقد شكلت الثورة التونسية بداية للربيع العربي (الثورات العربية)، وتعتبر هذه الثورة أهم حدث غير الحياة السياسية في تونس والشمال الأفريقي، وهذا الأمر راجع إلى الافتقاد للحريات؛ حرية التعبير والتدين والتحرر من الخوف، والتي تنص عليها مواد الدستور التونسي، وعلى الرغم من ذلك فقد فشل النظام التونسي وحكومته في توفير هذه الحقوق للمواطنين، وهو ما دفع الشعب التونسي لأن يثور ويطالب بضرورة توفير هذه الحريات وعمل الإصلاحات

(3) عبد الله، جنوف: حالة التشيع في تونس، أبريل (نيسان) 2014، مجلة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

www.mominoun.com/articles /عبد-الله-جنوف-حالة-التشيع-في-تونس-3834

(4) تونس: العنف والتحدي السلفي، تقرير الشرق الأوسط رقم (137)، فبراير (شباط) 2013، ص3.

السياسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ورحيل رأس النظام زين العابدين بن علي، الذي عُرف بقمع مواطنيه وسلبهم حرياتهم، بجانب انتشار الفساد في عهده بشكل كبير، إلى جانب عديد من الأسباب التي دفعت لثورة الشعب في تونس⁽⁵⁾.

وبعد الثورة، ولأول مرة في العالم العربي، تمت دسترة حرية الضمير، حيث جاء في الفصل السادس من الدستور ما يلي: «الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياض المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي. تلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح، وبحماية المقدّسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف وبالتصدي لها». حيث أصبح بإمكان الفرد تأسيس مجال خاص به، يختار فيه عقائده أو غيرها كما يشاء دون أية وصاية من الدولة، وذلك سعياً لبناء الديمقراطية داخل البلاد.

لكن هذا الفصل لا يسري على الجميع، حيث نجد رئيس الجمهورية يشترط عليه أن يكون دينه الإسلام، وكذلك أعضاء الحكومة ومجلس نواب الشعب، حيث يلزم عليهم تأدية القسم، كما يحرم من مارس حرية المعتقد من أداء قسم يعكس التزامه الفكري والعقائدي.

الجدير بالذكر الصدمة العميقة التي أحدثها هذا الفصل من الدستور، على مستوى العقل الجمعي الإسلامي في تونس وفي العالم العربي، حيث تمت قراءته كبداية تفكيك لثوابت الأمة وعلمنة العالم الإسلامي، لكن في الوقت نفسه بدأت نقاشات في دول عدة، خصوصاً تلك التي تعاني من عمق المشكلة الطائفية، حول إمكان استلهاهم الأنموذج التونسي، وحول ضرورة الدولة المدنية وحرية الضمير لكونها الطريق نحو السلم المدني، بفضل مركزية المواطنة التي تعوض مركزية المعتقدات الطائفية. لكن ما يدل على التحول الأخلاقي الاستراتيجي أيضاً هو موقف حركة النهضة⁽⁶⁾ التي

(5) على عبده محمود: الثورة التونسية: الأسباب.. عوامل النجاح.. النتائج.. د.علي عبده محمود، آخر زيارة 22 أبريل (نيسان) 2016. <http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm>

(6) حركة النهضة: تمثل التيار الإسلامي في تونس، تم تأسيسها سنة 1972، وتم الاعتراف بها كحزب سياسي بتاريخ 1 مارس (آذار)

اعتبرت الدستور متوافقاً مع المقاصد العليا للشريعة، وأكدت أن المدنية جزء من روح الإسلام، في حين رفضت المؤسسات الدينية الفصل المتعلق بحرية المعتقد، لأن فيه إسقاطاً لإجماع الأمة⁽⁷⁾.

وفي ظل محاولة إرساء معالم الديمقراطية، قام المشرع التونسي بحماية الأقليات الدينية في تونس، خصوصاً في دستور ما بعد الثورة، ومنح حق ممارسة الشعائر الدينية وحرية المعتقد في الفصلين الثاني والسادس من الدستور الجديد، ويعتبر هذا الأمر ضامناً لحقوق الأقليات الدينية وللتعددية الاعتقادية والمذهبية وحق الاختلاف. وفي هذا السياق يمكن أن نستشهد بقول الدكتور صبحي غندور: «أن خصوصية المجتمع التونسي في تركيبته الدينية والعرقية، وعدم وجود تعددية طائفية أو مذهبية أو عرقية، قد ييسر نجاح الانتفاضة، فالهدف واحد، وليس لكل طائفة دينية أو عرقية أهداف مختلفة، لذلك فلو حدثت التجربة التونسية في دول أخرى ذات تعددية دينية أو إثنية فلا بد وأن تكون النتائج مختلفة»⁽⁸⁾.

وبالرغم من دسترة حرية الضمير وحرية المعتقد، وفي ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة في تونس، فلا زال معتنقو هذا المذهب منعزلين ومصرين على عدم الخروج إلى الشوارع والساحات العمومية، باستثناء بعض العناصر التي تعلن عن طقوسها داخل شبكات التواصل الاجتماعي، وذلك ليس بسبب أنهم أقلية دينية، بل يشكل هذا الأمر سلوكاً عقلياً في مرحلة صعبة تمر بها تونس، والتي لا تحتمل مزيداً من التوترات، وخاصة أنه قد تشكل «الحركة الشيعية» خطراً وتهديداً على الدولة وزعزعة لاستقرار النظام، فيقتصر الشيعة - غالباً - على الالتقاء في منازلهم وفي لقاءات شبه مغلقة، بل يكتمون عقيدتهم والقيام بطقوسهم في الخفاء، خاصة بعد أن أغلقت المساجد أبوابها أمامهم.

2011 من طرف حكومة محمد الغنوشي الثانية المؤقتة بعد سقوط الرئيس زين العابدين بن علي، إثر اندلاع الثورة التونسية في 17 ديسمبر (كانون الأول) 2010، وتعتبر حركة «النهضة» في الوقت الحالي من أهم الأحزاب السياسية في تونس.

(7) حرية المعتقد في الإسلام.. عوائق التراث ومؤشرات التجديد، مجلة ذوات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد (3)، 2015 ص 37.

(8) على عبده محمود: الثورة التونسية الأسباب.. عوامل النجاح.. النتائج، مرجع سابق.

إن الدستور الجديد وخصوصية المجتمع التونسي وعلاقة التيار الشيعي في تونس بباقي التيارات الإسلامية؛ كلها عوامل أسهمت في ظهور سؤال ماهية «الحركة الشيعية» وانتشارهم في مختلف المدن والولايات بتونس. فما طبيعة العمل التنظيمي للشعبة بتونس؟ وما هي أنشطتهم الثقافية والسياسية؟

موقف الحركة الإسلامية بتونس من التشيع

نجد أنفسنا في هذا المحور أمام تساؤل عميق، حول موقف الحركة الإسلامية التونسية متخذين من حركة الغنوشي أنموذجاً لهذا المحور: هل هو موقف سياسي أم ديني؟ ثم ما هي الشروط الممكنة للحضور الشيعي بالمنطقة؟ وكيف يمكن للحركات الإسلامية التونسية أن تتعايش مع هذا الحضور دونما افتعال القضية عقائدياً ومذهبياً؟

تعد الحركات الدينية الإسلامية ظاهرة اجتماعية شاملة، لها أبعاد سياسية وتاريخية متميزة على امتداد التاريخ الإسلامي الحديث بمجتمعنا، مقارنة بالحركات الثورية الأيديولوجية ذات التوجهات السياسية والفكرية الخارجة عن الدائرة المرجعية الدينية، فهذه الحركات الأيديولوجية تسعى إلى ترسيخ قيم وإعادة النظر في أخرى، وسعيها الدؤوب لتحقيق جملة من المطالب ذات بعد محلي وإقليمي بالأساس، وذلك في علاقتها وارتباطها بقضايا الشأن المحلي. في حين يمكن الحديث عن الحركات الإسلامية من خلال فكرة مرجعية تلخص غاياتها، ويمكن إجمالها في فكرة «الأمة الإسلامية»، فمهما كان حضور هذه الفكرة يتأرجح في كل حركة على حدة بين الظاهر والمتواري إلى أن السعي نحوها غاية في وجودها. إذ تجدر الإشارة، وفقاً لهذه الفكرة المرجعية، إلا أن هذه الحركات تسعى، على نقيض الحركات الأيديولوجية، إلى تحقيق مطالب محايدة للحدود المجالية للقومية الإسلامية العربية، بل تتجاوزها في أحيان كثيرة لتمتد خارج حدودها الترايبية نحو الغرب، باعتباره أصل الداء.

إن الحركات الإسلامية تعبر في كثير من الأحيان، بل بشكل مستمر، عن

ضرورة العودة إلى الأصول الدينية الشرعية، أي إلى السنة والجماعة، وبارتباطها بالمكون السياسي كان لها أن تربط رؤيتها السياسية بالعودة إلى الدولة الثيوقراطية، التي يكون فيها للدين القسط الكامل في تدبير الشأن السياسي عبر تطبيق الشريعة، ورسم سياسة وطنية تستمد قيمها الأخلاقية والمثالية من القرآن الكريم والسنة النبوية تحت شعار «الإسلام هو الحل».

فهما يكن تصور هذه الحركات، فقد نجحت بشكل كبير في تحقيق المحايثة والانتشار في مجالها، بل تجاوزت حدودها نحو الغرب، على الرغم من المضايقات التي تعرضت لها (والتي سترجع لها بفائدة عظمى بعد أحداث 2011) إلا أن نضالها الشامل مكنها من أن تصبح رقماً مهماً في الحياة الاجتماعية والسياسية يحسب لها ألف حساب. حيث إن خطابها الديني السياسي الذي تدعوله مكنها من حيازة مكان لها في الساحة العربية الإسلامية، وخصوصاً بعد فشل السلطات القائمة على الشأن الوطني في تحقيق التنمية، وتعاضم الفقر والبؤس الاجتماعي، واتساع الهوة بين الطبقات، مما أفسح المجال للخطاب السياسي الديني ليجد له مكاناً في نفوس عموم الشعوب العربية الإسلامية، الذي كان حاملاً لمضامين العدالة الاجتماعية ومحاربة الاستبداد والتحكم وموالاته الغرب، كما كانوا كذلك يشددون على إعادة الاعتبار للقيم الأخلاقية المثالية، حيث وصل بهم الاجتهاد إلى البحث في التراث الإسلامي عن بدائل للنظام الاقتصادي، وأقصد هنا ما يصطلح عليه بـ«الاقتصاد الإسلامي».

النهضة والشيعية

لم تُسجَل لحركة النهضة نظرة خاصة ثابتة عن الشيعة والتشيع، فقد كان زعيمها «راشد الغنوشي» واحداً من أبرز الوجوه الإسلامية المشاكسة، ويقصد الباحثان بالمشاكسة -هنا- ما كانت تترجمه من مواقف حول الشيعة بالعالم الإسلامي وتونس بوجه خاص، فلم يكن لهذا الشخص أي موقف ثابت، حيث غلب عليه طابع السياقية والظرفية، فنجد تارة يمدح التصور الإيراني، وتارة أخرى يرى فيه خطراً يهدد سلامة العقيدة الإسلامية.

وهذا ما يترجم الاتهامات التي اتهم بها «الغنوشي»، في العديد من المحطات حول طبيعة علاقته مع أهل البيت وكذلك مع إيران، حيث اتهم بتعاونه مع الدولة الإيرانية في تسهيل توغل المد الشيوعي إلى تونس، خصوصاً بعد أن استقبل في عديد من المرات السفير الإيراني بمقر حزبه، بالإضافة إلى مشاركتهم في مجموعة من احتفالاتهم العلمية والثقافية، إذ لم يكن يعارض أي اتفاق مع إيران سواء كان ثقافياً، أو علمياً، أو اقتصادياً، أو سياحياً، ولم يكن ليتبنى موقفاً سلبياً تجاه أهل البيت حين صار حزبه في الحكم، بل عمل على مشاركتهم في الكثير من المناسبات؛ كحضوره بمناسبة الاحتفال بالذكرى (37) للثورة الإيرانية. إذ كان واحداً من أهم الشخصيات الدينية والسياسية التي كانت تدعم الثورة الخمينية، من خلال مواقفه التي تترجمها مجلته (المعرفة)⁽⁹⁾.

فقد تعاطى «الغنوشي» مع موضوع الشيعة مند أن كان طالباً شاباً بفرنسا، وذلك في مرحلة الحركة الطلابية الإسلامية بباريس. حيث لم يكن له موقف سلبي تجاه الشيعة والتشيع، بل كان أكثر التزاماً واحتراماً لتوجهاتهم الشيعية، بل كان مدافعاً عن أفكار الخميني، فقد كان الغنوشي فاعلاً في جمعية طلابية يشرف عليها طالب شيعي، حيث عبر من خلالها عن اعتزازه وصدقته هو وزملائه السنين بالجمعية في اختيارهم للشيوعي الوحيد في المجموعة على رئاستهم، وهذا الاختيار نابع من شدة تدين زميلهم الشيعي وكفاءته.

وفي محطة أخرى دعا الغنوشي العالم الإسلامي إلى دعم الثورة الإسلامية الإيرانية، حيث نشر في مجلته «المعرفة» مقالاً يشدد فيه على دعمه للثورة الإسلامية الإيرانية.

في العدد الثالث من السنة الخامسة من تلك المجلة بتاريخ 12 / 2 / 1979 فقد صدر بغلاف فيه صورة الخميني يمدّ يديه وهو يدعو، وقد غطت تلك الصورة كامل الغلاف وتحتته صورة أخرى فيها نساء إيرانيات والعنوان الكبير الوحيد بالأحمر

(9) مجلة المعرفة هي أول منبر إعلامي للحركة الإسلامية بتونس، صدر العدد الأول من المجلة سنة 1972، تحت رئاسة راشد الغنوشي.

(وانتصر الإسلام)! وتحتة مقولة الخميني «عرّفوا الناس بحقيقة الإسلام كي لا يظن جيل الشباب أن أهل العلوم في زوايا النجف يرون فصل الدين عن السياسة، وأنهم لا يمارسون سوى دراسة الحيض والنفاس ولا شأن لهم بالسياسة». ثم كتب من تحت «الإمام» الخميني. وفي العدد نفسه وتحت عنوان: «الثورة الإيرانية ثورة إسلامية»، كتب الغنوشي: «إن ثورة إيران هي ثورة الإسلام ضد الاستبداد والقهر والتبعية». وكتب أيضاً: «ولذلك فسوف تكون أنموذجاً يهتدي به كل الأحرار في العالمين الإسلامي والنامي، وتصبح إيران قلعة للحرية ومركز الإشعاع الرسالي في العالم»⁽¹⁰⁾.

فبالرغم من المسافة الفاصلة بين دول المغرب وبحر قزوين، وبالرغم من الاختلافات العقائدية بين السنة والشيعة، لم يكن ليطرح أمامها مشكلة الصراع الطائفي، بل كانت مجمل العلاقات السياسية دبلوماسية إبان حكم الشاه، فكان يغلب عليها الطابع التوافقي لا التنازعي، حتى حدود الثورة الإيرانية 1979 التي ستشكل مرحلة جديدة من تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والدولة الإسلامية الإيرانية.

ويأتي تبني الغنوشي لهذا الموقف المضاد للمواقف التي عبرت عنها جل الدول العربية تجاه ثورة 1979، إذ لا يمكن فهم هذا الموقف بعيداً من السياق العام المضطرب الذي كانت تعيشه الحركات الإسلامية و«حركة الاتجاه الإسلامي» التونسية خصوصاً من أوضاع قمع وسجن وحظر لأنشطتهم، مما أفسح المجال للثورة الخمينية لأن تكون الأنموذج المثالي للتعبير الديني عن الفعل السياسي الثوري (الإسلام السياسي)، خصوصاً بعد رفعها جملة من الشعارات التي كانت تمس الحس المشترك لجموع المجتمع الإسلامي، من قبيل: العدالة الاجتماعية، الإسلام هو الحل، القضية الفلسطينية، وقس على ذلك.

(10) الشيخ خميس بن علي الماجري التونسي، دراسة: الإخوان المسلمون وإدخال التمدد الشيعي إلى تونس... راشد الغنوشي نموذجا، 24

مارس (آذار)، 2016،

<https://dawaalhaq.com/post/39557>

وهذا ما سيولد مواجهة النظام التونسي للحركة الإسلامية «حركة الاتجاه الإسلامي»، في بداية الثمانينيات، أقدم النظام التونسي على قطع علاقاته بالجمهورية الإسلامية متهماً إياها بدعم الحركة الإسلامية، وعزز قناعته ما أقدمت عليه هذه الأخيرة من حماس منقطع النظير في المنطقة للثورة الإسلامية، وتبشيرها بشعاراتها، ورموزها التي حملت صورهم منشوراتها على الأغلفة، فحجبتها نهائياً وشنت حملات على قياداتها وكوادرها، وظلت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة طوال الثمانينيات⁽¹¹⁾.

إن الأمر يتعلق - في واقع الحال هنا - بالمواقف الداعمة للثورة، التي كانت بالنسبة للسلطة التونسية عبارة عن رسائل مشفرة توحى عن ثورة إسلامية تونسية، بمباركة المرشد الأعلى للدولة الإسلامية وبزعامة راشد الغنوشي. لتدفعها هذه المواقف الغنوشية إلى إصدار قرارات وردود فعل قوية تجاه الحركة الإسلامية وكذا تجاه الدولة الإيرانية، حيث ظلت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة طوال الثمانينيات، متهماً إياها بدعم الحركة الإسلامية.

اعتبر راشد الغنوشي في كتابه «الحركة الإسلامية والتحديث» أنه: «بنجاح الثورة في إيران بدأ الإسلام دورة حضارية جديدة»، وأن مصطلح الحركة الإسلامية «ينطبق على ثلاثة اتجاهات كبرى: الإخوان المسلمين، الجماعة الإسلامية بباكستان، وحركة الإمام الخميني في إيران»⁽¹²⁾.

ويقرر الغنوشي أن الخلاف بين السنة والشيعة ما هو إلا خلاف وهمي. ذكر ذلك في مقال له قائلاً: «إن الصراع بين السنة والشيعة من المشكلات الوهمية التي تظهر مع سيادة التقليد، ويستعاض بها عن المشاكل الحقيقية الواقعية بعد أن يختفي

(11) راشد الغنوشي، علاقات مغاربية- إيرانية مضطربة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 17 يناير (كانون الثاني) 2011، ص.4.

(12) عبد الله، الشمري، إيران والربيع التونسي، 1، جريدة اليوم، 2 نوفمبر (تشرين الثاني) 2013، على الرابط التالي:
<http://www.alyaum.com/article/3071603>

الفكر ويختفي الإبداع»⁽¹³⁾. ولذا لم يكن مستغرباً أن يطلق على أعضاء حركة النهضة التونسية - آنذاك - اسم «الإيرانيين» من قبل الحكومة التونسية.

لكن بعد هذه العلاقة الطويلة والقناعات المشتركة كان جزاء الغنوشي هو أن يمنع من زيارة طهران؛ وذلك من أجل الحفاظ على رضا الحكومة التونسية، التي تحسنت العلاقات بينها وبين إيران، فمنذ سنة 1990 أعادت الدولتان علاقتهما الدبلوماسية. وقد تجسد تطور ونمو علاقتي البلدين في العديد من المجالات، حيث تم إنشاء لجنة مشتركة دائمة تتعقد كل ستة أشهر برئاسة نائب رئيس الجمهورية الإيرانية والوزير الأول التونسي، أي بمعدل اجتماع سنوي في كل عاصمة⁽¹⁴⁾.

هذا ما دفع الغنوشي، في فترة الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، لاتخاذ مواقف مغايرة تجاه المد الشيعي بتونس وبدول شمال أفريقيا بما فيها مصر، حيث صرح في الكثير من المنابر الإعلامية بالخطورة التي يشكلها المد الشيعي بهذه البلدان، وحذر الحكومة التونسية من خطورة هذا الانفتاح الواسع على الدولة الإسلامية الإيرانية، إذ شدد على ضلوع جهات محسوبة على إيران، تقف وراء هذه المتغيرات المهددة لسلامة التدين الشعبي التونسي.

ففي شهر يناير (كانون الثاني) 2007 رفضت السلطات الإيرانية استقبال وفد من المؤتمر القومي الإسلامي، يضم في عضويته الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين «محمد سليم العوا»، والمنسق العام للمؤتمر القومي الإسلامي منير شفيق، بسبب وجود الغنوشي فيه، وتعلل الإيرانيون بأن هذا المنع يأتي في إطار العلاقات التونسية- الإيرانية، التي يشترط فيها النظام التونسي على نظيره في طهران عدم السماح للغنوشي بدخول إيران.

على هذا الأساس اعتبر الغنوشي أن هذه المواقف تعبر عن انتهازية نظام

(13) الشيخ خميس بن علي الماجري التونسي، مرجع سابق.

(14) شبكة الراصد الإسلامي، من تاريخ الحركات الإسلامية مع الشيعة وإيران، 9، السبت 3 سبتمبر (أيلول) 2011: http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=3545

زين العابدين بن علي وتحيزه لإيران لنشر التشيع بتونس! وفي هذا السياق وعلى إثر ما تعرض له زعيم إخواني «القرضاوي» من هجوم، كتب الغنوشي مقالاً بعنوان «كلنا يوسف القرضاوي!» وكتب قائلاً «فوجئنا في هذه الأيام المباركات بتصريحات «سافلة» صادرة عن وكالة أنباء إيرانية تدعى «مهر» تخطت كل الحدود والاعتبارات الأخلاقية والشرعية في تعاملها مع رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين! يواصل «في تحدٍ سافر للأمة وعلماؤها قاطبة بمن فيهم علماء الشيعة...»⁽¹⁵⁾!

كما برر موقفه (الجديد) من الامتداد الشيعي بمجتمعات عرفت عبر التاريخ نوعاً من الاستقرار العقائدي (نهج السنة). مشيراً إلى أنه وجماعته: عبروا عن شعور عام في عالم السنة بالسخط على اختراقات، حتى وإن تكن محدودة، قد فتحتها بعض دعاة التشيع في جسم الوحدة الوطنية لأكثر من قطر من الأقطار السننية، خصوصاً تلك التي برئت من الصراعات المذهبية⁽¹⁶⁾.

الخاتمة

يتسم الموقف التونسي الرسمي بشكل عام من التشيع، بالطابع المتغير، فإذا كانت بداية الثمانينيات تتسم بهيمنة التوتر بين البلدين، فإن هذه العلاقة عادت إلى مجراها الطبيعي مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، وذلك على حساب علاقة طهران بالحركة الإسلامية بتونس. إن فهم هذه المواقف السياسية أو الأيديولوجية أو الثقافية رهين - كما رأينا في السابق - بالوقوف عند التحولات الداخلية والعلاقات السياسية داخل البلاد. كما أن هذه المواقف لا تؤثر فقط على طبيعة العلاقة الخارجية بين تونس وإيران، وإنما كذلك على وضعية الأقلية الشيعية داخل البلاد، فتكون لهذه الأقليات - إذاً - استجابةً شرطية للمثيرات الخارجية.

(15) راشد، الغنوشي، كلنا يوسف القرضاوي، موقع القرضاوي، 21 سبتمبر (أيلول) 2008، على الرابط التالي:
<http://www.qaradawi.net/new/Articles-4602>

(16) نفسه.